«بيتك تكافل» تكرّم مسؤولي كراج «يوسف أحمد الغانم»

زار وفد من شركة بيتك للتأمين التكافلي (بيتك تكافل) كراج يوسف أحمد الغانم في إطار تعزيز العلاقات المشتركة والتأكيد على أهمية استمرار التعاون والتنسيق، واستعراض آخر التطورات في مجال السيارات وأعمال التأمين.

وجرى خلال الزيارة تكريم كراج يوسف أحمد الغانم، نظرا للمؤشرات الإيجابية التي حققتها الشركة خلال العام الماضي، والتأكيد على الثقة الكبيرة في قدرة الشركة على مواصلة النجاح والانطلاق الى مجالات جديدة.

وقام مدير دائرة التسويق والتطوير أحمد النويف، ومدير دائرة السيارات راشد الراشد في شركة «بيتك تكافل» بتكريم مجموعة من المسؤولين في وكالة يوسف أحمد الغانم وأولاده ضمت شادي شماس وهارويتون ملونيان، ومراد نعيم خضر ومحمد عادل.

جانب من الزيارة

وتعبر الزيارة والتكريم عن النجاح والتعاون القوي القائم مع وكالة يوسف أحمد الغانم وأولاده وما نتج عنها من إيجابيات وقيمة مضافة لعملاء الشركة خلال الفترة الماضية، والحرص على استمرارية تطوير خدمات «بيتك تكافل» وان تكون بأفضل مستوى بحيث تتناسب مع تطور حركة سوق السيارات، حيث يرتبطان بشكل كبير كما يشهدان تغيرات سريعة ومتلاحقة على مستويات عديدة.

وقد أعرب المكرمون عن تقديرهم للزيارة والتكريم من قبل شركة بيتك تكافل، حيث يؤكد اهتمامها بتوثيق علاقاتها مع عملائها وشركائها على حد سواء وسعي الشركة الدائم لبناء منظومة علاقات قوية لتطوير العمل وتحسين الأداء.

الجراح: مستعدون للتضامن مع القطاع المصرفي السوداني

الفاهرة ـ هناء السيد

دعا رئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية الشيخ محمد الجراح الصباح الى ضرورة زيادة وتكثيف المداولات بين الجانبين السوداني والأميركي لوضع خارطة لما بعد رفع العقوبات كليا، كما أكد على استعداد اتحاد المصارف العربية للتضامن مع القطاع المصرفي السوداني خاصة في جانبية الشمول والاستقرار الماليين.

جاء ذلك خلال افتتاح منتدى «أهمية رفع العقوبات الاقتصادية: انعكاساتها الإيجابية على اقتصاداتنا ومصارفنا العربية وفرص الاستثمار في السودان» الذي يعقده اتحاد المصارف العربية تحت رعاية بنك السودان المركزي وبالتعاون مع اتحاد المصارف السوداني.

«المصارف العربية» عقدت منتدى «أهمية رفع العقوبات الاقتصادية وفرص الاستثمار في السودان»

توصية بدعم السودان اقتصادياً بعد رفع العقوبات

جانب من فعاليات المنتدى بحضور الشيخ محمد الجراح

وافتتح أعمال المنتدى د.بدر الدين عباس – وزير المالية، حازم أحمد بابكر – محافظ بنك السودان المركزي والشيخ محمد الجراح – رئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية، ومساعد عبدالكريم – رئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف السوداني وسام فتوح – الأمين العام لاتحاد المصارف العربية، وبحضور كل من د.أحمد بلال عثمان – وزير الإعلام السوداني، ود.تهاني عبدالله – وزيرة الاتصالات، وعبدالغني النعيم – وكيل وزارة الخارجية السودانية، ود.نجم الدين حسن – وكيل وزارة الاستثمار في السودان، وبمشاركة أكثر من 300 مشارك من ممثلي البعثات الديبلوماسية بالسودان وقادة العمل المصرفي من مختلف المصارف في السودان وعدة دول عربية.

وأكد المتحدثون خلال أعمال المنتدى على أهمية الموقع الاستراتيجي للسودان في ربط المجتمع العربي والافريقي، هذا الى جانب استيفاء السودان لمتطلبات المجتمع الدولي في مجالات (مكافحة الارهاب، غسيل الأموال والجرائم المنظمة... إلخ) والتي أدت الى الاعتراف بأهمية السودان للمجتمع الدولي، وبالتالي الى رفع حظر العقوبات الاقتصادية جزئيا.

وخرج المنتدى بعدة توصيات من أبرزها:

1 ـ أهمية تحرك اتحاد المصارف العربية نحو المؤسسات النظيرة له على المستوى العالمي والإقليمي والعربي لتعويض السودان ما فقده من مصالح وحقوق نجمت عن العقوبات التي كانت مفروضة عليه.

2 ـ العمل على تسويق المشروعات الاستثمارية في البنى التحتية السودانية وخصوصا في قطاعات (النقل، الخطوط الجوية، الخطوط البحرية..).

3 ـ العمل على حصول السودان على تقنيات متطورة والتمكن من استخدامها في مختلف القطاعات ولاسيما الزراعية والتعليمية والصحية والصناعية.

4 ـ العمل على استفادة السودان من مبادرة تخفيف الديون (الهبك) في ظل رفع العقوبات وتسريع خطوات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية حيث أخذت خطوات انضمام السودان أطول فترة في تاريخ المنظمة.

5 ـ العمل على تحسين مناخ الاستثمار بما يضمن اجتذاب الاستثمارات ورفع معدلات التنمية من خلال سياسات ضريبية تحفيزية تتكامل مع السياسات النقدية والمالية الكفيلة بتطوير معدلات النمو الاقتصادي.

6 ـ أهمية الانسجام والتوافق بين قرارات السلطات الاتحادية والولائية بغية تسهيل العمل على المستثمرين

7 ـ دعوة المصارف والمؤسسات المالية السودانية الى اعتماد التصنيف الائتماني بغية تسهيل تعاملاتها مع المصارف الدولية واستقطاب الرساميل على أنواعها.

8 ـ حث المصارف المراسلة على ضرورة تعزيز علاقتها مع المصارف السودانية وتعميق تكامل مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب فيما بينها نظرا لالتزام السودان بكل المتطلبات والمعايير الدولية ذات الصلة.

9. ضرورة القيام بإصلاحات تشريعية وتنظيمية من اجل تحسين بيئة الأعمال بحيث تراعي الطبيعة الخاصة للقطاع السوداني غير الرسمي مع توفير الحوافز الكافية لتحوله الى الشكل الرسمي.

الحريري: الحكومة مصممة على المضي قدماً في دورة التراخيص الأولى بشفافية

أين أصبح المسار النفطي في لبنان؟

كشف رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري أن الحكومة عازمة على وضع خارطة طريق وطنية للطاقة تندمج مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والجيوسياسية والتنموية في لبنان، مؤكدا أيضا على الموافقة قريبا على مشروع قانون الأحكام الضريبية للمنشآت النفطية، والمضي قدما في دورة التراخيص الأولى بطريقة شفافة، الى جانب اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتفادي أي نتيجة سلبية محتملة عن انتاج النفط والغاز.

ولفت الحريري في كلمته خلال رعايته افتتاح اعمال مؤتمر حول النفط والغاز – كما اوردتها الصحافة اللبنانية – الى أن الحكومة تعطي الأولوية للحوكمة الرشيدة والادارة السليمة لقطاع النفط والغاز، مشددا على أن الحكومة مصممة على المضي قدما في دورة التراخيص الاولى في ملف النفط بشفافية.

وتكشف المعلومات عن تعديلات أدخلت على مشروع قانون الأنشطة البترولية، حيث قالت مصادر نفطية إنه تم فعليا تعديل بعض الفقرات في مشروع قانون الأحكام الضريبية للنفط، في اللجنة الوزارية التي يرأسها الحريري وتشمل وزارتي الطاقة والمالية.

ومن أبرز التعديلات خفض نسبة الضريبة من 25 إلى 20٪. كما أن تعديلا آخر جرى على المسار المتعلق بالشركات التي تقوم بعملية بيع جزء أو كامل حصتها من الحق النفطي، بعد 3 سنوات، بحيث يمكن للشركات المشترية أن تستفيد من تدوير خسائر الشركات البائعة.

فبعد نحو 3 سنوات من تقديم النسخة الأولى، تم إعداد مشروع قانون بالأحكام الضريبية المتعلقة بالأنشطة البترولية، استنادا إلى دراسات اقتصادية ومالية وقانونية أجرتها وزارة المال. وتهدف هذه الأحكام المتعلقة بالشركات التي ستتعاقد مع الدولة اللبنانية بغرض الاستكشاف والإنتاج إلى تأمين حصة الدولة الضريبية من عائدات الأنشطة البترولية، بما يساهم في ضمان إفادة لبنان من ثروته النفطية، ومن الحركة الاقتصادية والاستثمارية التي سيستقطبها القطاع.

ووفقا للمعلومات الصحافية، أن معدل الضريبة التي لاحظها القانون، تم الاتفاق على نسبة 20٪ ما يضمن حصة الدولة ويجذب الاستثمار، على أن يحدد حجم الأموال المحصلة للخزينة من هذه الضريبة ضمن مشروع القانون الخاص بإنشاء الصندوق السيادي.

وتضع الشركات الكبرى في أولوياتها الاستقرار التشريعي، وخصوصا ما يتعلق بالنظام الضريبي في الدول التي ترغب في الاستثمار فيها، وتحديدا الاستثمارات البترولية التي قد تمتد لعقود من الزمن.

ومع إقرار هذا القانون تتضح الصورة للشركات الراغبة في المزايدة، وستقوم هذه الشركات بتقديم أفضل عروضها المالية، وتكون الدولة أزالت ضبابية المنظومة المالية لهذا القطاع، ما يساعدها على وضع نماذجها الاقتصادية والمالية.

ويرى الخبراء أن على الحكومة اللبنانية التحرك سريعا للحفاظ على مصالح البلاد، على ضوء التطورات التي يشهدها قطاع الغاز في إسرائيل وأبرزها:

1 ـ موافقة شركاء حقل لوثيان في إسرائيل، أكبر اكتشافات الغاز الطبيعي البحرية في العالم خلال العقد الماضي، على قرار استثمار نهائي قدره 3,75 مليارات دولار في المرحلة الأولى من أكبر مشروع طاقة في تاريخ إسرائيل، على أن تضاف ميزانية المشروع إلى مليار دولار تم استثمارها بالفعل في أنشطة التنقيب والتقويم والتخطيط.

وبحسب خطة التطوير التي وافقت عليها الحكومة العام الماضي، من المقرر الانتهاء من المشروع خلال أقل من ثلاث سنوات ليتاح غاز حقل لوثيان للسوق الإسرائيلية نهاية 2019، ويتم بعدها الانتقال الى عملية التصدير للأردن من هذا الحقل ولدول أخرى وقعت معها تل أبيب عقودا.

2 ـ بدء شركة «ديليك» الإسرائيلية تصدير الغاز الطبيعي إلى الأردن من حقل تمار البحري، وذلك في أول صادرات للغاز الطبيعي في تاريخ إسرائيل.

3 ـ من المنتظر أن تطرح شركة «إنرجي» اليونانية خطة عملها أمام الحكومة الإسرائيلية بحلول يونيو المقبل لبدء عملية الإنتاج من حقلي كاريش وتانين القريبين من الحدود اللبنانية، وتصل احتياطاتهما إلى ما بين 2 و3 تريليونات قدم مكعبة من الغاز، أي 60 مليار متر مكعب. ويبقى من المهم التذكير بأن استغلال إسرائيل لهذين الحقلين يشكل خطرا حقيقيا على موارد لبنان في حال كانت هناك مكامن مشتركة بين البلدين.

ومن قنوات التحرك التي يطرحها الخبراء أمام الحكومة اللبنانية: القنوات القانونية، وهي الطريقة الأسرع في تلزيم البلوكات في هذه المنطقة، وهذا الأمر متوقع بحلول نهاية هذا العام التزاما لخارطة الطريق التي وضعتها الحكومة اللبنانية. وهنا تشير معلومات الى رغبة لدى بعض الشركات النفطية الروسية في العمل بهذه المنطقة، إذ يمكن لموسكو ضمان الاستقرار الأمني في هذه الرقعة الجغرافية لعلاقاتها الديبلوماسية مع إسرائيل ودعمها المحور الذي يعتبر جزءا منه حزب الله في المنطقة.

4 ـ آخر التطورات المهمة في الداخل الإسرائيلي على صعيد هذا الملف، هو تأجيل حكومة تل أبيب موعد تقديم الشركات الأجنبية لعروضها للمشاركة في إنتاج الغاز حتى نهاية يونيو 2017، بعدما كان الموعد المحدد سابقا في ابريل.

وبحسب ما صرحت به الحكومة الإسرائيلية، هذا التأجيل يهدف الى إعطاء الشركات المزيد من الوقت نظرا الى الاهتمام الكبير لديها بالاطلاع على الشروط وتقديم العروض.

مسارات تطور القطاع النفطي في لبنان

- إقرار مجلس الوزراء مرسوم تقسيم المياه البحرية الخاضعة للولاية القضائية للدولة اللبنانية الى رقع (بلوكات).
- اقرار مرسوم متعلق بدفتر الشروط الخاص بدورات التراخيص في المياه البحرية.
- نموذج اتفاق الاستكشاف والإنتاج.

وكل هذا انطلاقة للمسار الذي سيؤدي إلى استخراج لبنان النفط والغاز بعد طول انتظار، بحيث ستتمكن الشركات من تقديم عروض المزايدة في مهلة أقصاها 15 سبتمبر 2017. وقد أطلعت وزارة الطاقة والمياه وهيئة إدارة قطاع البترول شركات بترول عالمية مؤهلة للاشتراك في دورة التأهيل المفتوحة حاليا على خارطة الطريق المتعلقة باستكمال دورة التراخيص الأولى، وتفاصيل متعلقة بنموذج اتفاقية الاستكشاف والإنتاج ودفتر الشروط الخاص بهذه الدورة.

بسم الله الرحمن الرحيم
يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي
صدق الله العظيم

آل الحاج
في فلسطين والكويت والإمارات والسعودية
ينعون بمزيد من الحزن والأسى
فقيدهم الغالي المغفور له بإذن الله تعالى
المرحوم المهندس
الحاج/ محمود رجا محمود الحاج
شقيق المهندس سامر الحاج
ووالد كل من رجا وسام
وقد ووري جثمانه الثرى يوم الأربعاء ٢٠١٧/٣/٨ في لندن
تقبل التعازي
الرجال (يومي السبت والأحد): سلوى - قطعة ٤ - شارع ١
بيوت الأرجان - فيلا ٥٠ - منزل شقيقه سامر رجا الحاج
النساء (فقط يوم السبت): منزل الفقيد - سلوى
قطعة ٦ - شارع ٤ - قسيمة ١٤١ - شقة ٤
سائلين الله العلي القدير أن يتغمد الفقيد
بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته
إنا لله وإنا إليه راجعون

دعوة لحضور إجتماع جمعية حملة الوحدات
صندوق الإمتياز الإستثماري "تحت التصفية"
صندوق الإمتياز الإستثماري Al Imtiaz Investment Fund

يسر شركة مجموعة الإمتياز الإستثمارية بصفتها مصفيا لصندوق الإمتياز الإستثماري «تحت التصفية» بدعوتكم لحضور إجتماع جمعية حملة الوحدات المقرر إنعقاده في تمام الساعة ١١:٠٠ صباحاً يوم الأحد الموافق ٢٠١٧/٠٣/٢٦ في (الشرق – شارع خالد بن الوليد – برج الداو – قاعة الإجتماعات بالدور الأرضي) وذلك لمناقشة جدول الأعمال التالي:

البند الأول: تعيين أمين سر للجمعية لتسجيل محضر الإجتماع بما في ذلك المداولات والقرارات المقترحة وتسجيل التصويت عليها.

البند الثاني: الإطلاع على تقرير مراقب الحسابات عن البيانات المالية السنوية المدققة للصندوق للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

البند الثالث: الإطلاع على البيانات المالية السنوية المدققة للصندوق للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

البند الرابع: عرض تقرير عن أعمال تصفية الصندوق.

البند الخامس: عرض مقترح بيع بعض أصول الصندوق على أطراف ذات صلة وأخذ موافقة جمعية حملة الوحدات.

البند السادس: تحديد المدة المتبقية للانتهاء من أعمال التصفية.

البند السابع: تحديد الجهة التي ستقوم بحفظ الدفاتر والمستندات المتعلقة بتصفية الصندوق لمدة خمس سنوات من تاريخ إلغاء الصندوق من سجلات هيئة أسواق المال والأتعاب (إن وجدت).

ملاحظات:

يرجى العلم بأن نموذج توكيل حضور إجتماع جمعية حملة الوحدات متوفر لدى الشركة الكويتية للمقاصة برج أحمد – الدور الخامس.

في حالة عدم إكتمال النصاب القانوني يؤجل الإجتماع إلى يوم الإثنين الموافق ٢٠١٧/٠٣/٢٧ في تمام الساعة ١١:٠٠ صباحاً، ويكون الإجتماع الثاني صحيحاً أياً كانت نسبة الحضور.

الإمتياز ALIMTIAZ GROUP
1822282
www.alimtiaz.com